

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة (٤) ج من
مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المعتمدة في عام ١٩٩٥

تقرير مقدم من حكومة المكسيك

- ١- اتفق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في وثيقته الختامية، على أن تقدم جميع الدول الأطراف تقارير دورية، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، بشأن تنفيذ المادة السادسة.
- ٢- وتكرر حكومة المكسيك الإعراب عن اقتناعها بأن الوفاء بالمادة السادسة من المعاهدة يمثل عاملاً أساسياً من عوامل المساءلة وإبداء الشفافية وتعزيز الثقة في عملية نزع السلاح النووي وعدم نشر الأسلحة النووية.
- ٣- وعلى ذلك تقدم المكسيك هذا التقرير بشأن الإجراءات التي اتخذتها، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، من أجل الوفاء بالمادة السادسة، بالاستناد إلى التدابير المناظرة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

أولاً - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

- ٤- وقعت المكسيك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدقت عليها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
- ٥- ورأست المكسيك المؤتمر الثاني المعني بتيسير بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
- ٦- وطبقاً للفقرة ١٢(ز) من الإعلان الختامي لهذا المؤتمر، انتخبت المكسيك منسقاً للمشاوَرات غير الرسمية الرامية إلى تعزيز التعاون بين جميع الدول بغية تيسير سريان المعاهدة في وقت مبكر.
- ٧- وكانت نتيجة الأعمال التي قامت المكسيك بتنسيقها، بدعم من فريق أصدقاء (النواب الخمسة لرئيس المؤتمر - بيرو، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، والنمسا - واليابان رئيسة المؤتمر الأول)، تتمثل في اعتماد برنامج عمل فضلاً عن اتفاق الدول الأطراف على عقد مؤتمر دولي ثالث بشأن تدابير تيسير بدء سريان المعاهدة، وهو المؤتمر الذي سيعقد في فيينا، بالنمسا، في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٨- وقامت المكسيك، بالاشتراك مع استراليا ونيوزيلندا، في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقديم مشروع قرار بعنوان "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، واعتمد القرار في الجلسة العامة بأغلبية ١٦٤ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع خمسة أعضاء عن التصويت.

٩- وقامت المكسيك، بشكل مواز لأعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السابعة والخمسين، بعقد اجتماع غير رسمي لتقديم تقرير عن الأنشطة المضطلع بها من أجل تيسير بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بدعم من موظفي الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ثانياً - المفاوضات الدائرة في مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

١٠- تواصل المكسيك بذل جهودها في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل تنفيذ المقرر الصادر عن المؤتمر في آب/أغسطس ١٩٩٨ بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية ويمكن التحقق منها على نحو فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، وهي لجنة ينبغي أيضاً أن تبحث في الوقت المناسب مسألة الترسانات الموجودة فعلاً بغية تدميرها.

١١- وما زالت المكسيك تحت الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ تدابير لكي يجري في أقرب وقت ممكن وضع المواد الانشطارية التي لم تعد تحتاج إليها لأغراض عسكرية تحت تصرف آلية التحقق الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو آلية دولية أخرى مناسبة. وقد حثت المكسيك هذه الدول بالفعل على توجيه هذه المواد إلى الأغراض السلمية.

ثالثاً - إنشاء هيئة فرعية لمؤتمر نزع السلاح تكون لها ولاية تناول المسائل المتعلقة بتزع السلاح النووي

١٢- تبذل المكسيك جهوداً لكي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد برنامج عمل يتضمن إنشاء هيئة فرعية تكون لها ولاية تناول المسائل المتعلقة بتزع السلاح النووي. فمن رأي المكسيك أن برنامج عمل لا يتضمن هذا الموضوع سيكون غير مقبول.

رابعاً - يتعين انطباق مبدأ اللارجعة على نزع السلاح النووي وتحديد وتخفيض الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من الأسلحة

١٣- تشجع المكسيك على تطبيق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تخفيض التسليح. وهي قد روجت لهذا النهج على نحو نشط في المفاوضات المتعلقة بتزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك على نحو فردي وكعضو في ائتلاف "برنامج العمل الجديد".

خامساً - تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بإزالة ترساناتها النووية بالكامل بغية التوصل إلى نزع السلح النووي الملتمزمة به جميع الدول الأطراف بموجب أحكام المادة السادسة

١٤- تشجع المكسيك بنشاط، منذ عام ١٩٩٨، بالاشتراك مع بلدان برنامج العمل الجديد الأخرى، المبادرة المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

١٥- وقامت بلدان برنامج العمل الجديد، في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بإصدار إعلان وزاري جرى الإعراب فيه عن عدم الرضا إزاء التقدم الضئيل المحرز في تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في عام ٢٠٠٠.

١٦- وكرر وزراء بلدان برنامج العمل الجديد القول بأن الحيازة اللانهاية للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية يتعارض مع نظام عدم الانتشار النووي ومع الهدف الأكبر المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفضلاً عن ذلك فإنهم أوضحوا أن التخفيضات المستهدفة في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو) لأعداد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي جرى نشرها تمثل خطوة إيجابية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

١٧- وأعربوا أيضاً عن القلق إزاء النهج الجديدة المتعلقة بدور الأسلحة النووية، كجزء من الاستراتيجيات الأمنية، بما في ذلك استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة. كذلك فإنهم حثوا المجتمع الدولي على تكثيف الجهود من أجل تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووجهوا نداءً إلى الهند وباكستان وإسرائيل لكي تنضم ثلاثتها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية ولكي تجعل منشآتها خاضعة للضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨- وأكدوا بالمثل على أن عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن تسعى إلى تقييم تنفيذ الالتزامات التي وافق عليها المؤتمران الاستعراضيان لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وذكروا بورقة المواقف المقدمة من ائتلاف برنامج العمل الجديد إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ وأشاروا إلى أنهم يأملون في مواصلة تطوير المقترحات المعروضة.

١٩- وأثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، قدمت بلدان برنامج العمل الجديد قرارين يهدفان إلى الإسهام في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٢٠- أما القرار الأول، الذي اعتمد بوصفه القرار ٥٩/٥٧ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، فيدعو، في الفقرة ٢١ من منطوقه، إلى إتمام وتنفيذ المبادرة الثلاثية الأطراف بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وإلى النظر في إمكانية ضم دول أخرى حائزة للأسلحة النووية إليها.

٢١- وأما القرار الثاني، الذي اعتمد بوصفه القرار ٥٨/٥٧ والمعنون "تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية" فيدعو، في جملة أشياء، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى تدوين مبادرتيهما النوويتين الرئاسيتين رسمياً في شكل صكين قانونيين وإلى الشروع في مفاوضات بشأن إجراء مزيد من التخفيضات التي يمكن التحقق منها فعلياً في أسلحتهما النووية غير الاستراتيجية.

٢٢- وتنظر المكسيك إلى تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على أنها جزء لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

سابعاً - تقديم تقارير دورية

٢٣- إن المكسيك مقتنعة بأن تقديم تقارير منتظمة من شأنه أن يسمح بإعطاء صورة عن الإجراءات والالتزامات التي قامت الدول بتنفيذها فيما يتصل بنزع السلاح النووي. وترى المكسيك أن على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية رئيسية في هذه العملية المتعلقة بتقديم معلومات موثوق بها عن التدابير المتخذة من أجل تخفيض ترساناتها بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

ثامناً - تطوير قدرات التحقق التي ستلزم للتأكد من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية

٢٤- كررت المكسيك الإعراب، لدى اشتراكها في أعمال محافل نزع السلاح، عن موقفها الذي يصب في اتجاه أن التحقق يؤدي دوراً حاسماً في التفاوض على الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وفي تنفيذها، وكذلك في جميع الجهود الموجهة نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.
